برنامج راصد لمراقبة البرلمان
التقرير الأسبوعي العاشر والحادي عشر لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية
2015/1/17

راصد: اجتماع لجنة الاقتصاد والاستثمار ينعقد بحضور رئيس اللجنة فقط.

راصد: تكتيم متعمدّ على مناقشات البرلمان والحكومة فيما يخص رفع أسعار الكهرباء.

راصد: تباطؤ المكتب الدائم في تشكيل لجنة تحقيق لِملف إدارة الطاقة.

راصد: المكتب التنفيذي ناقش اقرارعقوبة الخصم المالي على غياب النواب.

راصد: عدم تحويل قانوني البلديات واللامركزية للبرلمان لا يتوائم وتوجهات الملك في خطاب العرش.

راصد: يوصي بعدم اغلاق اجتماع اللجنة النيابية المشتركة مع رئيس الوزراء خلال مناقشة رفع أسعار الكهرباء.

راصد //

شهد الاسبوعين العاشر و الحادي عشر من اعمال مجلس النواب في دورته العادية الثانية مناقشة المكتب التنفيذي للمجلس الذي يضم اعضاء المكتب الدائم و ممثلين عن الكتل النيابية ، مناقشة ظاهرة فقدان النصاب القانوني لجلسات المجلس واجتماعات اللجان النيابية والسبل الكفيلة للحد من هذة الظاهرة.

و في الوقت الذي فشلت فيه الحكومة من الايفاء بوعد قطعته على نفسها بتحويل قانوني البلديات واللامركزية الى المجلس النيابي قبل نهاية العام الماضي 2014، استبقت اللجنة الادارية تحويل قانوني البلديات واللامركزية اليها وطلبت من رئيس الوزراء عبد الله النسورالحضور لاجنماعات اللجنة حول مواد القانونين وما تحمله من مواد.

وانقضى العام ولن تقم الحكومة بتحويل مشروعي قانوني اللامركزية والبلديات الى المجلس النيابي رغم انها اكدت اكثر من مرة نيتها فعل ذلك قبل نهاية العام، الامر الذي من شانه وضع المجلس في مازق الوقت عند اقرار القانونين, لا سيما وأن أمام المجلس حزمة تشريعات ببالغ الأهمية وهي بحاجة إلى نقاشات طويلة.

وقد ناقش المكتب التنفيذي ظاهرة فقدان النصاب وتبين بأن لدى غالبية النواب قناعة تامة بضرورة اتخاذ اجراءات رادعه بحق من يسهم في تعزيز ظاهرة فقدان النصاب القانوني للجلسات حيث تم اقرار عقوبة خصم مبلغ مالي من مخصصات بدل النقل للنواب وهي خطوة في الاتجاه الصحيح خصوصاً عندما يتم يتضمنها للنظام الداخلي فلإنها تشكل عملا ايجابيا الى حد كبير.

لاشك ان ظاهرة فقدان النصاب وتعثر جلسات المجلس ولجانه الدائمة باتت واضحة لكل من يتابع اداء المجلس .

فقد شهدت اعمال الاسبوع العاشر و الحادي عشر تعثر الكثير من الاجتماعات بسبب الظروف الجوية التي شهدتها المملكة و بسبب عدم توافر النصاب لعقد اجتماعات.

ويلاحظ «راصد» ان الكثير من اللجان باتت تحول اجتماعاتها الى اجتماعات تشاورية وذلك بسبب عدم وجود النصاب القانوني.

في هذا السياق فقد تم عقد اجتماع للجنة الاقتصاد والاستثمار مع بورصة عمان وهيئة الاوراق المالية ومركز ايداع الأوراق المالية بحضور رئيس اللجنة فقط وغياب كامل لاعضاء اللجنة مما يعكس عدم جدية أعضاء اللجنة في مأسسة عمل اللجنة وقد ناقشت اللجنة خلال اجتماعها القانون المؤقت رقم (76) لسنة 2002 قانون الاوراق المالية.

وأفضت اللجنة القانونية ولجنة الصحة والبيئة الى تشكيل لجنة مشتركة لبحث شروع القانون المعدل لقانون نقابة الصيادلة لسنة 2014.

وشرعت اللجنة القانونية خلال الأسبوع الحادي عشر بمناقشة قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية وبحضور عدد من المختصين.

لجنة الزراعة النيابية عقدت اجتماعاً في الأسبوع العاشر من عمر الدورة العادية الثانية بحثت فيه بعض المواضيع التي تتعلق بالقطاع الزراعي و خرجت اللجنة بضرورة تقديم مخاطبة الحكومة لتقديم قانون اتحاد مزارعين جديد أو تقديم مذكرة نيابية.

وسجل الأسبوع الحادي عشر من اعمال مجلس النواب في دورته العادية الثانية ظاهرة اغلاق اجتماعات اللجان النيابية امام وسائل الاعلام وفريق «راصد» بشكل واضح ومثير للقلق وتعثر اجتماعات بعض اللجان لاسباب متعددة منها عدم توفر النصاب القانوني لاجتماعاتها.

فقد قامت اللجنة النيابية المشتركة حول اسعار الكهرباء بعقد اجتماعاتها بعيدا عن عيون الاعلام وفريق راصد واغلقت تلك الاجتماعات رغم أن نواب سربوا تفاصيل ما يجري في الاجتماعات ما يشير الى انتفاء صفة السرية عن مضمون هذة الاجتماعات.

ويوصي «راصد» بضرورة زيادة الشفافية وفتح أبواب الاجتماع أمام فريق «راصد» والإعلام والذي سيعقد يوم الاثنين القادم 2015/1/19 بحضور اللجنة النيابية المشتركة ورئيس الوزراء.

كما قامت لجنة التوجيه الوطني باغلاق اجتماع لها لمناقشة قانون هيئة الاعلام المرئي و المسموع قبل ان تدعو الى اجتماع تشاوري اخر في قاعة عاكف الفايز للاستماع الى جميع وجهات نظر الحضور من ممثلى القطاع المرئي والمسموع حول المعيقات التى تواجههم ووجهات نظرهم المتلعقله في مواد القانون.

ان ممارسة هذا السلوك من قبل لجان نيابية لا يعزز من قيم الشفافية التي رسخها المجلس الحالي في كثير من المحطات انطلاقا من اهمية حق المواطن في الاطلاع على المعلومات والإطلاع على أداء ممثليهم في البرلمان, ويؤكد «راصد» على ضرورة فتح اجتماعات اللجان النيابية لتعزيز الشفافية بما ينعكس على تحسين اداء مجلس النواب التشريعي والرقابي.

ورغم مرور اكثر من اسبوع على توصية المجلس بتشكيل لجنة تحقيق في ملف ادارة الطاقة في المملكة وتفويض المجلس للمكتب الدائم بتشكيلها الا انه لم يتم الاعلان عن أي قرار بهذا الخصوص في اعقاب اجتماع المكتب الدائم الذي عقد الاسبوع الماضي.

وشكل اختيار مبادرة النساء في الحياة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية النائب وفاء بني مصطفى من بين أهم 50 شخصية عالمية نسائية من الشخصيات الدولية النسائية القائدات للتغيير في مجتمعاتهن للوصول الى مجتمعات رائدة في عام 2050 ، محطة مضيئة في مسيرة مجلس النواب السابع عشر عموما و للنواب السيدات والمراه الاردنية خصوصا ،ومثال يحتذى على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية وتعطي دفعة قوية لتعزيز الجهود لوضع المرأة الاردنية في المسار الصحيح.

من الجدير أن المبادرة هي هيئة أهلية تضم عدد من كبار أساتذة الجامعات الأمريكية وناشطات في مجال العمل التطوعي وتركز على تطوير ودعم دور النساء في مختلف دول العالم اللواتي يظهرن فعالية في قيادة التغيير في مجتمعاتهن في مختلف المجالات.